النمو الاقتصادي اسهم بصورة مباشرة في تخفيض ظاهرة الفقر إلى 34.8 بالمئة

قدرة القطاع المصرفي لتمويل الاقتصاد القومي أظهر تحسنا نسبيا بلغ 36 ٪ عام 2007م

ضرورة تبني إصلاحات هيكلية تعزز كفاءة الجهاز المصرفي لمواجهة التحديات المؤثرة على قدراته

المديونية الخارجية يندرج في الحدود الآمنة والمقبولة اقتصادياً ، فضلاً عن أن نسبة 52.5٪ من إجمالي الديون الخارجية هي عبارة عن قروض من قبل مؤسسات التمويل الدولية والتي تتميز قروضها بانخفاض معدلات الفائدة وطول فترة السداد (تصل إلى 40 عام).

سادساً: تطور البيئة الاستثمارية .

إدراكاً للدور الذي يلعبه الاستثمار في تحفيز وإدامة النمو الاقتصادي سعت الحكومة خلال العامين 2006 – 2007 إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق حزمة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وتلك المتعلقة بمنظومة القوانين ذات الصلة بالاستثمار ومنها

- إقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة
- إقرار مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار وإصدار مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذها
- إعداد مشروع قانون السجل العقاري ومشروعي تعديلي قانوني التخطيط الحضري وأراضي وعقارات ألدوله
- يجري مراجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار ومواءمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والقوانين الموحدة لمجلس التعاون الخليجي
- إعداد مشروع قانون لتنظيم عملية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل مشاريع البني التحتية
- تفعيل دور المحاكم التجارية وتخصيص شعبة قضائية للاستثمار للبت في القضايا الاستثمارية
- إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بما يضمن تشجيع الاستثمار.

كما شهد اليمن في عام 2007 حدثاً استثمارياً كبيراً تمثل في انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية بمشاركة واسعة من الشركات والمؤسسات الخاصة في اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، و قد أسفر المؤتمر عن توقيع العديد من الاتفاقيات لمشاريع استثمارية واعدة وكبيرة في بعض القطاعات الاقتصادية الهامة .

1. واقع الاستثمار في اليمن.

على الرغم من الإصلاحات التي تمت في جانب تعزيز جاذبية المناخ الاستثماري، إلا أن أداء قطاع الاستثمار لازال متواضعاً، حيث زاد حجم الاستثمارات الإجمالية من 519.9 مليار ريال عام 2004 إلى 752.4 مليار ريال عام 2007 ، ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للإستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 20.3٪ عام 2004 إلى 18.4٪ عام 2007 متأثراً بدرجة عالية بالنمو الضعيف للاستثمارات الخاصة والتي بلغت في المتوسط السنوي 10٪ خلال السنوات 2004 – 2006 ، وعلى العكس من ذلك فقد شهدت الاستثمارات العامة خلال الفترة نمواً جيداً وصل في المتوسط السنوي إلى 13٪، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار الإجمالي خلال الفترة 2004 – 2007 حوالي 14٪.

الجدير بالذكر أن هناك مجموعة من المعوقات أسهمت في ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية وفي

جدول (4) تطور الاستثمار خلال الفترة 2004 – 2007

البيان	2004	2005	2006	*2007
الاستثمار الإجمالي مليون ريال	519868	595917	616036	752410
الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٪	20.3	18.6	16.4	18.4
معدل نمو الاستثمار ٪	16.1	14.6	3.4	22.1
نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمار ٪	49.4	41.1	45.1	

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء + وزارة المالية

تخفيض معدلات نمو الاستثمارات المحلية وتدني مساهمة الاستثمارات الأجنبية وأبرزها: تدني مستوى خدمات البنى التحتية وضعف القدرات التمويلية للاقتصاد ومشاكل الطاقة والأراضي المرتبطة بالاستثمار فضلا عن الضعف في بعض مؤشرات بيئة الأعمال .

2. وضع اليمن في تقرير بيئة أداء الأعمال Doing Business 2007

ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المؤشرات الإقليمية والدولية التي تقيس مستوى أداء أجهزة ومؤسسات حكومات الدول وطبيعة أوضاع بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار فيها وتساهم هذه المؤشرات في تحديد طبيعة العلاقة بين رجال الأعمال والمستثمرين وحكومات الدول المعنية بصورة أو بأخرى.

جدول (5)ترتيب اليمن في مؤشرات تقريري بيئة أداء الأعمال لعامي 2006 و 2007

المؤشر	2005	2006	2007
1- بـــدء النشـــاط	169	176	175
2- التعامل مع تراخيص البناء للاستثمار.	38	34	35
3- أنظمة وقوانين التوظيف	52	64	63
4- تسجيل ملكية المشروع	39	43	44
5- الحصول على الائتمان	117	156	158
6- حماية المستثمرين	114	120	122
7- تسديد الضرائب	127	81	84
8- التجارة عبر الحدود(الاستيراد والتصدير)	100	121	128
9- إنفـــاذ العقـــود	35	40	41
10- تصفية الأعمال	78	82	83
الترتيب	101	98	113

المصدر : Doing Business

وقد احتل اليمن المرتبة رقم (113) في الترتيب العام لمؤشر تبسيط وتسهيل أداء الأعمال من بين 178 دولة تضمنها تقرير بيئة الأعمال 2007 مقارنة بالمرتبة رقم (101) في تقرير 2005 ، كما جاء ترتيب اليمن في المرتبة الثامنة من بين 18 دولة عربية، الجدير بالذكر أن اليمن احتلت مرتب متقدمة في ستة مؤشرات وهي : التعامل مع تراخيص البناء للاستثمار، تسجيل ملكية المشروع ، أنظمة وقوانين التوظيف، تسجيل ملكية المشروع، إنفـاذ العقـود، تصفية الأعمال.

فيما كانت مؤشراتها متدنية في أربعة مؤشرات وهي: بـدء النشـاط، الحصول على الائتمان ، حماية المستثمرين، التجارة عبر الحدود(الاستيراد والتصدير) .

3. المشاريع الاستثمارية المسجلة والمرخصة من قبل الهيئة ألعامه للاستثمار :

جدول (6)المشاريع الاستثمارية المرخصة للفترة 2004 – 2007

السنة	عدد المشاريع	الاستثمارية مليار ريال التكلفة	الثابة مليار ريال قيمة الموجودات	عدد فرص العمل
2004	354	111.6	67	8120
2005	408	138.6	77.6	10082
2006	351	285.6	131.1	11254
2007*	182	152	88.2	5688
الإجمالي	1295	787.8	363.3	35144

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار
* حتى نهاية النصف الأول من عام 2007

تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار إلى أن إجمالي المشاريع المرخصة والمسجلة من قبل المركز الرئيسي للهيئة وفروعها ومكاتبها في المحافظات قد بلغت حوالي 1295 مشروعا استثماريا وذلك خلال الفترة 2004وحتى نهاية النصف الأول من عام 2007م بتكلفة استثمارية تصل إلى 787.8 مليار ريال ، توفر حوالي 35144 فرصة عمل كما هو موضح بالجدول (5) ، وقد استحوذ القطاع الصناعي على 51٪ من عدد المشاريع الصناعية المرخصة من إجمالي المشاريع المرخصة بتكلفة استثمارية تصل إلى 451 مليار ريال وفرص عمل بحوالي 18154 بنسبة 51.7٪ من إجمالي فرص العمل المتوقع توفيرها من قبل هذه المشاريع، تليه المشاريع الخدمية بحوالي (253) مشروعاً وبنسبة 19.5٪، وبتكلفه تبلغ 160.8 مليار ريال وفرص عمل بحوالي7310بنسبة 20.8٪ , ثم المشاريع السياحية وفي المرتبة الرابعة المشاريع الزراعية وأخيراً المشاريع السمكية .

سابعا: التقدم في تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية.

قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات الوطنية هدفت في مجملها إلى تحقيق الأهداف:

- تعزيز مكون الحكم الجيد بأبعاده المختلفة بما له من آثار إيجابية عديدة على الأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي وتعزيز ثقة المانحين باليمن .
- تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وتحقيق المناخ الاستثماري الملائم .
- تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

ويمكن تلخيص أهم الإصلاحات التي تم تنفيذها في التالي :

1. الإصلاحات السياسية وتوسيع المشاركة الشعبية :

تمثل البيئة السياسية المستقرة محدداً هاماً من محددات البيئة الاستثمارية والاقتصادية السليمة وعنصراً مهماً في عملية جذب الاستثمارات الخارجية، وإدراكاً لأهمية هذا العنصر تبنيت اليمن مجموعة من السياسات الإصلاحية في الجانب السياسي وأهمها :

- تبني خيار اللامركزية المالية والإدارية وتعزيز مكونات الحكم المحلي
- يجري إعداد بعض التعديلات الدستورية والقانونية لإعادة تشكيل مجلس الشورى كغرفة تشريعية ثانية يتم اختيار أعضاءه عن طريق الانتخاب، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في السلطة التشريعية.
- يجري حوار واسع حول إجراء تعديلات دستورية لتطوير نظام الحكم
- إصدار القوانين المعززة لدور منظمات المجتمع المدني.
- تم إعداد مشروع قانون جديد للصحافة والمطبوعات

2. الإصلاحات الخاصة بتعزيز إجراءات مكافحة الفساد وحماية المال العام .

وفي سياق تعزيز مكونات منظومة الحكم الجيد وتحسين البيئة الاستثمارية الجاذبة وإيجاد الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للحد من الفساد والحفاظ على المال العام تركزت الإصلاحات في الجوانب الآتية :

- إصدار قانوني الذمة المالية ومكافحة الفساد
- تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واختيار أعضائها والبدء في مزاولة مهامها وفقاً لنصوص القانون رقم 39 بشان مكافحة الفساد .
- مراجعة نظم وقواعد البيانات والمعلومات المعنية بحماية المال العام والكفيلة بتفعيل مبدأ المساءلة ضد المخالفين من خلال إنشاء مشروع نظام معلومات حماية المال العام ومكافحة الفساد
- إنشاء سجل بحالات الفساد على مستوى الجمهورية سيشمل الشركات ولموظفين العموميين المتورطين في حالات الفساد.
- استكمال وضع الأطر التشريعية للمساعدات العينية والنقدية وكذلك تصميم وتنفيذ نظام متكامل للمساعدات خلال العام 2007م.
- يجري إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يضمن استقلاله الكامل مالياً وإدارياً و تمكينه من أداء المهام المناطة به وفق أفضل الممارسات الدولية وتقديم مشروع قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى مجلس الوزراء لإقراره ورفعة إلى مجلس النواب.
- المصادقة على دليل المشتريات العامة الوطني، وكذلك على الأدلة الإرشادية والوثائق النمطية للمناقصات، وسيتم البدء بنشر المعلومات الخاصة بالمشتريات على شبكة الانترنت
- إقرار قانون المناقصات والمشتريات وفق أفضل الممارسات الدولية
- مراجعة مشروع قانون المجلس الأعلى للمراجعة والمحاسبة .
- الانضمام إلى مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية ووضع الخطة العمل اللازمة لتنفيذها .

3. إصلاح الخدمة المدنية .

- تطبيق نظام البطاقة الوظيفية بالبصمة والصورة، الأمر الذي ساهم في الحد من الموظفين الوهميين والمزدوجين.
- تم الانتهاء من إعداد دراسة خاصة بمراجعة دور ووظيفة الدولة.
- يجري حالياً استكمال المرحلة الأولى من إعادة البناء والهيكلة لسبع وحدات إدارية.
- مواصلة تطبيق نظام التوظيف الآلي في إجراءات التوظيف الجديد خلال العام 2006، ويعتمد عمل هذا النظام على مبدأ الجدارة والشفافية والاستحقاق
- تم اتخاذ العديد من الإجراءات لترسيخ الأسس والمعايير الموضوعية في شغل الوظائف وتحديد الأجور من بينها إصدار اللائحة التنفيذية للقانون قم (43) لسنة 2005

4. إصلاحات السياسة المالية وتعزيز فعالية الموازنة العامة .

بهدف تعزيز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي وزيادة النمو الاقتصادي تم اتخاذ مجموعة واسعة من الإصلاحات في جانب السياسة المالية أهمها:

- ربط السياسات المالية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية
- استمرار عملية تطوير وتحديث التشريعات المالية.
- استمرار العمل على مشروع حوسبة النظام المالي الحكومي والربط الشبكي
- تنفيذ برنامج إصلاح المالية العامة بالتعاون مع UNDB
- تم استكمال الإطار القانوني لإنشاء الوحدات الحسابية على مستوى المديريات وتجهيزها بالإمكانيات المختلفة،
- إصلاح نظام المناقصات والمزايدات العامة , حيث توجت هذه الإصلاحات بموافقة مجلس النواب على قانون المناقصات والمزايدات العامة وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات.
- إقرار قانون ضريبة المبيعات وإدخال بعض التعديلات على قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات
- إنشاء المحاكم الضريبية في كل من صنعاء وعدن
- تم تحديث النظام الجمركي من خلال مشروع إدخال النظام الآلي .

5. الإصلاحات الخاصة بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية WTO.

تم اتخاذ الإصلاحات التالية :

- انضمام اليمن إلى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والمصادقة النهائية على الاتفاقية
- إنشاء نقطة اتصال مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في وزارة الصناعة والتجارة وتحديد مهامها
- أقرار مذكرة نظام التجارة الخارجية وتقديمها لمنظمة التجارة العالمية .
- تنفيذ مجموعة من التعديلات في القوانين التجارية والقوانين الاقتصادية والمالية المرتبطة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية

وستتواصل عملية تنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية خلال السنوات القادمة 2008 - 2010

ثامناً : مستوى التقدم في تخصيص تعهدات مؤتمر المانحين .

1. حجم تعهدات المانحين

وصل حجم المبالغ المتعهد بها خلال وبعد مؤتمر المانحين لدعم البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010 بعد إضافة التعهدات الجديدة كتعهدات (فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، والدنمارك) حتى نهاية عام 2007 إلى (5.076) مليار دولار، وبإضافة التزامات بعض الجهات المانحة قبل انعقاد مؤتمر المانحين والتي لم تندرج في إطار البرنامج الاستثماري فإن إجمالي التعهدات تصل الى (5.407) مليار دولار تمثل حوالي 85.8٪من إجمالي الفجوة التمويلية للمشاريع ذات الأولوية والبالغة 6.3 مليار دولار، وقد شكلت نسبة الهبات من إجمالي التعهدات 54٪، فيما مثلت القروض الميسرة 46٪، وقد مثلت تعهدات دول مجلس التعاون 48.7٪ من إجمالي التعهدات، الأمر الذي يعكس مستوى تطور العلاقة وتميزها بين اليمن ودول المجلس، فيما شكلت تعهدات المؤسسات الدولية والإقليمية 37٪، واحتلت بقية الدول الثنائية الصديقة نسبة14,3٪

جدول (7) إجمالي التعهدات خلال مؤتمر المانحين، بالإضافة إلى تعهدات (ما قبل وبعد) المؤتمر (مليون دولار)

م	الدولة/ المؤسسة المانحة	ما قبل المؤتمر	في اجتماع مؤتمر المانحين بلندن	ما بعد المؤتمر	إجمالي التعهدات
	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	331.00	2,300.00	0.00	2,631.00
	المؤسسات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف	0.00	1,847.00	165.00	2,012.00
	الدول ذات العلاقات الثنائية	0.00	578.00	186.00	764.00
	إجمالي كلي للتعهدات	331.00	4,725.00	351.00	5,407.00

2. مستوى التقدم في تخصيص التعهدات

وفي إطار جهود الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتعاون مع مختلف الجهات المانحة في استكمال إجراءات التخصيص للتعهدات، فقد بلغ إجمالي التخصيصات حتى ديسمبر 2007 مبلغ (3630.83) مليون دولار موزعة على مشاريع البرنامج الاستثماري، وتمثل نسبة 67.2٪ من إجمالي التعهدات، كما تمثل نسبة 57.62٪ من إجمالي الفجوة البالغة (6.3) مليار دولار، في حين بلغ إجمالي المبالغ التي تم توقيع اتفاقيات التمويل لها مبلغ (836) مليون دولار وبنسبة (23٪) من إجمالي التخصيصات ، وبنسبة (15.5٪) من إجمالي التعهدات، والجداول التالية توضح التخصيصات وتوزيع التخصيصات على مستوى القطاع والجهات المانحة.

جـدول (8)إجمالي التخصيصات من المبالغ المتعهد بها وكذا الموقع عليها كاتفاقيات بحسب الجهات المانحة

م	المـانـــــح	مبلغ التعهد	المخصص		الموقع عليه		النفاذ
			المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	
	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	2631	1744	66.3	178	6.8	
	المؤسسات الدولية والإقليمية	2012	1327	66.0	481	23.9	
	الدول الثنائية الصديقة	764	559.83	73.3	177	23.2	
	الإجمـــالي	5407	3630.83	67.2	836	15.5	

3. توزيع التخصيصات لتغطية الفجوة التمويلية حسب القطاعات .

أسفرت نتائج مراجعة البرنامج الاستثماري في ضوء التعهدات واتجاهات المانحين عن تحديد الفجوة التمويلية بمبلغ (6.3) مليار دولار، وترجع الزيادة في الفجوة إلى إضافة عدد من البرامج والمشاريع التي لم تكن مدرجة في البرنامج الاستثماري المقدم لمؤتمر المانحين (85 مشروعاً)، ويوضح الجدول التالي نتائج تخصيصات التعهدات لتمويل الفجوة التمويلية حسب القطاعات حيث بلغت نسبة التخصيصات إلى إجمالي الفجوة 57.62٪. وحظيت قطاعات التنمية البشرية والحماية الاجتماعية بنسبة 74.95٪ من إجمالي الفجوة لتلك القطاعات ،يليها قطاعات البنية التحتية بنسبة 63.45٪ وقطاعات الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية بنسبة 43.29٪ وهو ما يتسق مع أولويات وأهداف الخطة.

جـدول (9) نتائج تخصيصات التعهدات لتمويل الفجوة التمويلية حسب القطاعات مليون دولار

القطـــــــاع	الفجوة التمويلية للإنفاق الاستثماري 2007-2010	إجمالي التخصيصات	نسبة التخصيصات إلى الفجوة التمويلية للقطاع %
القطاعات الإنتاجية(الزراعة، الأسماك،النفط)	1,071.50	180.80	16.87
البنية التحتية(الطرق،الكهرباء)النقل،المياه)	2,880.92	1,827.80	63.45
التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي(التعليم،الصحة،شبكة الأمان الاجتماعي)	1,912.97	1,433.70	74.95
الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية	435.46	188.53	43.29
الإجمـــــــالي	6,300.85	3,630.83	57.62

تاسعا: خارطة الطريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تحظى قضية تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت الحاضر باهتمام واسع وكبير على كافة المستويات الرسمية والشعبية وبين أوساط النخب السياسية والثقافية ، فضلا عن أنها احتلت أولوية لدى القيادة السياسة في اليمن و قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد شهدت العلاقات اليمنية الخليجية حراكاً كبيراً وتطورات نوعية وبالأخص بعد موافقة قمة مسقط 2001 لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على انضمام اليمن إلى بعض منظمات المجلس وما تلاها من قرارات في القمم اللاحقة لتأهيل اليمن إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية البشرية السائد في دول المجلس ومشاركة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون في رعاية كل من مؤتمر المانحين (نوفمبر 2006) ومؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن (إبريل 2007) إلى جانب إقامة العديد من الأنشطة والفعاليات التي هدفت إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين اليمن ودول المجلس. وقد تركزت الخطوات العملية في الجوانب الآتية:

1. تشكيل لجنة فنية مشتركة من اليمن ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ودول مجلس التعاون لأعداد الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات التمويلية لليمن وتحويلها إلى خطة عمل وبرامج محددة الأبعاد والمدى الزمني ، وفق برنامج استثماري يغطي الفترة 2006-2015 وبما يؤدي إلى تأهيل اليمن تنموياً للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
2. تنظيم عدد من الفعاليات والندوات في اليمن وفي دبي عن التأهيل التنموي للاقتصاد اليمني،ومتطلبات الاندماج في مجلس التعاون ، ويجري الترتيب لندوة في مارس القادم في الأمانة العامة لمجلس التعاون في مدينة الرياض . وقد هدفت جمعها إلى بلورة رؤية محددة لاندماج اليمن في مجلس التعاون
3. عقد مؤتمر المانحين في لندن في نوفمبر 2006م برعاية مشتركة مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد بلغت مساهمة دول المجلس حوالي 45٪ من إجمالي التمويل الذي حصلت عليه اليمن في المؤتمر.
4. عقد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في اليمن في إبريل من العام 2007م والذي خرج بنتائج جيدة تمثلت في التوقيع مع الشركات الخليجية على إقامة مجموعة من المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والتعدين والصناعة والسياحة.
5. إعداد مسودة أولية لخارطة الطريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قبل فريق من الخبراء الدوليين في مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE) وقد ركزت على المسارات التالية:

a. مسار الشراكة التجارية ودورها في عملية التكامل الاقتصادي واندماج اليمن في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
b. المسار الاستثماري وأهميته في تعزيز التكامل والاندماج للاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
c. مسار العمالة اليمنية ودورها في اندماج اليمن في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
d. البناء المؤسسي اللازم لتأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي
e. المسار التمويلي الذي يبن أهمية توفير مصادر التمويل الكافية لتأهيل الاقتصاد اليمني والوصول إلى الحد الأدنى لمؤشرات التنمية البشرية السائدة في دول المجلس.

عاشراً : المعالجات المتخذة لتسوية أوضاع المتقاعدين والمنقطعين في القوات المسلحة والأمن .

احتلت قضية معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القوات والمسلحة والأمن بعد عام 1994 موقع الصدارة في اهتمام فخامة الأخ / رئيس الجمهورية حفظة اللّه ومثلت أولوية بالنسبة للحكومة منذ تشكيلها في إبريل 2007 ، وقد قامت الحكومة بتذليل الصعاب وتسهيل عمل اللجان ومتابعة نتائجها أولاً بأول من خلال التقارير الأسبوعية المقدمة من قبل كل من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدفاع ، مع العلم أن إجراءات الحكومة الحالية تعتبر امتدادا للإجراءات التي اتخذتها الحكومة السابقة ويمكن تلخيص أهم المعالجات المنفذة لتسوية أوضاع المتقاعدين والمنقطعين في القوات المسلحة والأمن في التالي :

1. تسوية أوضاع منتسبي القوات المسلحة والأمن وتحسين مستويات المرتبات والأجور ضمن المرحلة الأولى من إستراتيجية الأجور والمرتبات وقد استفاد منها أكثر من 125 ألف متقاعد.
2. تشكيل لجان لاستقبال وقيد العائدين من التقاعد ممن شملتهم قرارات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ،كما شكلت لجان لاستقبال التظلمات، وقد بلغ عدد الحالات التي تمت دراستها ومراجعتها لأغراض المعالجة حوالي 113604 حالة تسوية وتظلم .
3. بلغ عدد الحالات التي تمت معالجتها 86246 حالة منها 58461 حالة لمنتسبي وزارة الدفاع و20629 حالة لمنتسبي وزارة الداخلية و7156 حالة لمنتسبي الأمن السياسي .
4. بلغت التكلفة المالية للمعالجات حوالي 26.8 مليار ريال .
5. تم استقبال المتقاعدين الذين تم إعادتهم إلى الخدمة والمنقطعين عن الخدمة في المعسكرات وتوفير متطلبات السكن والغذاء وعقد اللقاءات معهم والاستماع إلى ملاحظاتهم وحل قضاياهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية وقيادة وزارتي الدفاع والداخلية .